

Distr.: General
24 April 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البندان ١٣٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور

الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في
دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠٠٩/٢٠٠٨ الفترة	١ ٤٩٩ ٧١٠ ٠٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ^(أ)	١ ٤٢٣ ٢٤٩ ٥٠٠ دولار
الرصيد الحر التقديري للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ^(أ)	٧٦ ٤٦٠ ٥٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١ ٧٨٩ ٤١١ ٢٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١ ٦٢٠ ٧٢٧ ١٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.	



أولا - مقدمة

١ - سترتب على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٢١ و ٢٧ و ٤١ و ٤٥ و ٥٠ و ٥٢ أدناه تخفيض قدره ١٠٠ ٦٨٤ ١٦٨ دولار في الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/717).

٢ - ويتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/63/746) وجهات نظرها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة. وبناء على ذلك، تتناول اللجنة في الفقرات أدناه الموارد والبنود الأخرى المتصلة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على وجه التحديد.

٣ - ووضعت اللجنة الاستشارية في الاعتبار، عند النظر في مقترحات الأمين العام بشأن العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالتشغيل، ولا سيما التوصيات المتعلقة بأوجه القصور والتأخيرات في عملية المشتريات وإدارة الممتلكات غير المستهلكة، فضلا عن التوصيات المتعلقة بالعقد الأحادي المصدر الموقع مع مورد للخدمات اللوجستية في العملية المختلطة (انظر A/63/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفرعان ١١ و ١٢). وقد اطلعت اللجنة أيضا على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة استخدام التدابير الاستثنائية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/63/668) ومذكرة الأمين العام المتضمنة تعليقاته بشأنه (A/63/668/Add.1)، وهما وثيقتان سيتعين على الجمعية العامة أن تنظر فيهما. وتناقش اللجنة الاستشارية هذه المسائل بمزيد من التفصيل في تقريرها العام (A/63/746).

٤ - وتقرّر اللجنة الاستشارية بالصعوبات التي واجهتها العملية المختلطة خلال مرحلة بدء عملها في ظل ظروف صعبة. غير أنها تشدد على أنه ينبغي للعملية أن تتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وأن تبلغ عن التقدم المحرز في ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل.

٥ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والتي استعانت بها كخلفية أثناء نظرها في تمويل العملية المختلطة. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة على تقرير أداء ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الوثيقة A/63/606.

ثانياً - معلومات عن الأداء في الفترة الراهنة

٦ - أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء بلغ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما قدره ٢٥٨ ٠٠٠ ١٧٤ ٢ دولار فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منذ بدئها. وبلغت المدفوعات المسددة حتى ذلك التاريخ ٥٢١ ٥٢١ ٦٦٥ ١ دولار، وبلغ الرصيد المتبقي غير المسدد ٧٣٧ ٥٠٨ ٠٠٠ دولار. وفي التاريخ نفسه، بلغت المستحقات المدين بها عن المعدات المملوكة للوحدات ١٦٦ ٦٩ ٠٠٠ دولار. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بلغت المستحقات المدين بها عن القوات ١٤ ٠٠١ ٠٠٠ دولار وعن وحدات الشرطة المشكلة ٧٩١ ٠٠٠ دولار.

٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن النقد المتاح حتى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ للعملية المختلطة بلغ ٨٢٦,٢ مليون دولار. ومع مراعاة الاحتياطي التشغيلي لثلاثة أشهر البالغ ٣٥٠ مليون دولار، بلغ الرصيد النقدي المتاح للعملية المختلطة في التاريخ المذكور ٤٧٦,٢ مليون دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سدد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ مبلغ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار منذ بدء العملية المختلطة فيما يتعلق بتسع حالات. وحتى التاريخ المذكور، كانت لا تزال تسعة مطالب قيد النظر. وتحت اللجنة الاستشارية الأمين العام على ضمان تسوية جميع المطالب العالقة على وجه السرعة.

٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت حالة شغل الوظائف في العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على النحو التالي:

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها/المعتمدة ^(١)	الوظائف المقررة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر ^(ب) (بالنسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٢٤٠	٢٤٠	١٨٨	٢٢
الوحدات العسكرية	١٩ ٣١٥	١٧ ٢٦٦	١٢ ٩٤٦	٢٥
شرطة الأمم المتحدة	٣ ٧٧٢	٣ ٦٤٢	١ ٨١١	٥٠
وحدات الشرطة المشكلة	٢ ٦٦٠	٢ ١٠٠	٧٠٠	٦٧
الوظائف				
الموظفون الدوليون	١ ٤٩٥	١ ٢٣٨	٩٢٤	٢٥
الموظفون الوطنيون ^(ج)	٣ ٤١٥	٢ ٧٨١	٢ ١٣٤	٢٣
المساعدة المؤقتة العامة				
الموظفون الدوليون	٥٩	٥٩	٣٢	٤٦

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها/المعتمدة ^(أ)	الوظائف المقررة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩	الوظائف المقررة	معدل الشواغر ^(ب) (بالنسبة المئوية)
الموظفون الوطنيون	٤٠	٤٠	١٩	٥٣
متطوعو الأمم المتحدة	٥٤٨	٥١٠	٢٩٨	٤٢
الأفراد الذين تقدمهم الحكومات	٦	٦	٢	٦٧

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة والمستوى المعتمد للموظفين المدنيين.

(ب) معدل الشغور مقارنة بالقوام المقرر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(ج) بما في ذلك الموظفون الفنيون الوطنيون والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

٩ - وزُودت اللجنة الاستشارية بجدول للنفقات الجارية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر المرفق الأول). وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بلغت نفقات الفترة ٦٠٠ ١٠١ ٩٣٦ دولار مقابل مخصصات إجماليها ٧١٠ ٠٠٠ ٤٩٩ ١ دولار. وتبلغ النفقات الجارية والمتوقعة للفترة المالية بكاملها ٥٠٠ ٢٤٩ ٤٢٣ ١ دولار، ويبلغ الرصيد الحر المتبقي المتوقع ٥٠٠ ٤٦٠ ٧٦ دولار.

ثالثاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٠ - وضعت ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، في قراره ١٨٢٨ (٢٠٠٨).

١١ - ويتمثل الهدف العام للعملية المختلطة، على نحو ما جاء في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام (A/63/717)، في المساعدة في تحقيق تسوية سياسية دائمة وأمن مستدام في دارفور. ولذلك الغرض، تشمل أولويات العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ دعم كبير الوسطاء المشترك في سعيه إلى وقف فعلي للأعمال العدائية؛ ومساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان في إجراء انتخابات عامة واستفتاء دارفور؛ والمساعدة في وضع برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومواصلة ضمان تقديم الدعم إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين في المناطق الخاضعة لمسؤولية الأمم المتحدة.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تطور الحالة السياسية والأمنية في دارفور، فضلا عن الأحداث الرئيسية التي أبلغ عنها مؤخرا (انظر S/2009/201). وترى اللجنة الاستشارية أن هذه التطورات قد تعرقل تنفيذ ولاية العملية تنفيذا فعليا، ولا سيما في مجال المساعدة الإنسانية. وأبلغت اللجنة أن العملية المختلطة يساورها القلق بشكل خاص لتعطيل قنوات إيصال المساعدة الإنسانية بسبب طرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٩ من السودان. وأبلغت اللجنة أيضا أن الصعوبات التي تواجهها حاليا العملية المختلطة في استخدام واستبقاء الموظفين الدوليين تعزى جزئيا إلى الشواغل الأمنية.

١٣ - وبينما تلاحظ اللجنة الاستشارية التحسن الكبير في عرض الميزانية، فإنها تؤكد ضرورة توخي نهج حذر وعملي في صياغة مؤشرات الإنجاز وتشجع العملية المختلطة على الاسترشاد بالمبادئ المتمثلة في اعتماد مؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومعقولة ومحددة زمنيا.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٤ - تقدر الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ بمبلغ إجماليه ٢٠٠ ٤١١ ٧٨٩ دولار (صافيه ٣٠٠ ٠٠٦ ١٧٦٣ دولار)، أي بزيادة قدرها ٢٠٠ ٢٨٩ ٧٠١ دولار أو ١٩,٣ في المائة من إجمالي المبلغ، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ التي بلغت ١٠٠ ٠٠٠ ٧١٠ ٤٩٩ دولار. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٢٤٠ مراقبا عسكريا، و ١٩ ٣١٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣ ٧٧٢ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٢ ٦٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ١ ٥٤٨ موظفا دوليا، و ٣ ٤٣٧ موظفا وطنيا (الموظفون الفنيون والوطنيون والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة)، و ٥٦١ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦ أفراد تقدمهم الحكومات، بما في ذلك ٢٤ موظفا دوليا و ١٤ موظفا وطنيا تمول وظائفهم من المساعدة المؤقتة العامة.

١٥ - وتشمل الفروق الرئيسية مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ زيادات في البنود التالية:

(أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٢٠٠ ١٠٨ ١٩٣ دولار) والأفراد المدنيون (١٠٠ ٤٢٣ ٧٤ دولار)، تشمل النشر الكامل المقرر بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ للقوام المأذون به من الأفراد النظاميين والمستوى المقترح للأفراد المدنيين، فضلا عن تطبيق عاملي تأخر النشر والاستقدام بنسبة أدنى؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٤٩ ٣٠٠ دولار)، تشمل زيادة في الاحتياجات من خدمات التشييد والدعم الذاتي المتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات؛

(ج) النقل الجوي (٢٤ ٢٨١ ٩٠٠ دولار)، يشمل زيادة في الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل الطائرات والوقود والزيوت ومواد التشحيم، نظرا لازدياد كثافة العمليات الجوية للعملية المختلطة خلال فترة الميزانية؛

(د) الاتصالات (١٧ ٧٤١ ٨٠٠ دولار)، وتشمل زيادة الاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات الاتصالات وبالاتصالات التجارية من أجل دعم نشر أفراد العملية المختلطة وإنجاز هياكلها الأساسية في مجال الاتصالات في جميع أنحاء دارفور.

ويقابل الزيادات جزئيا نقص في الاحتياجات تحت بنود السفر في مهام رسمية (١ ٦٩٩ ٥٠٠ دولار) والنقل البري (٢٠ ٣٢٧ ٥٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٥ ١١٨ ٣٠٠ دولار). ويعزى النقص في هذا البند الأخير أساسا إلى نقص الاحتياجات من عمليات شحن المعدات المملوكة للأمم المتحدة وما يتصل بها من تكاليف، وهي المعدات التي افترض أن يكون معظمها قد نشر بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

١٦ - وكما أشار إلى ذلك الأمين العام في الفقرة ٨٦ من تقريره (A/63/717)، تراعي التكاليف التقديرية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقدرة بمبلغ ٦ ٤٧٢ ٣٠٠ دولار والناتجة عن الاشتراك في استعمال طائرة واحدة ثابتة الجناحين مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وثلاث طائرات ثابتة الجناحين مع بعثة الأمم المتحدة في السودان (انظر أيضا الفقرة ٤٢ أدناه).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	الفرق
المراقبون العسكريون	٢٤٠	٢٤٠	—
الوحدات العسكرية	١٩ ٣١٥	١٩ ٣١٥	—
شرطة الأمم المتحدة	٣ ٧٧٢	٣ ٧٧٢	—
وحدات الشرطة المشكلة	٢ ٦٦٠	٢ ٦٦٠	—

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٧ - تبلغ قيمة الاحتياجات التقديرية للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ٤٠٠ ٨٦٠ ٨٤٢ دولار، أي بزيادة ٢٠٠ ١٠٨ ١٩٣ دولار أو ٢٩,٧ في المائة مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى معدل شهري أعلى مستوى لنشر الأفراد وإلى تطبيق معاملات أدنى مستوى لتأخر نشر المراقبين العسكريين (١٠ في المائة مقابل ١٥ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، والوحدات العسكرية (١٥ في المائة مقابل ٣٠ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، وشرطة الأمم المتحدة (٢٠ في المائة مقابل ٣٠ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، ووحدات الشرطة المشكلة (٢٠ في المائة مقابل ٣٠ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩).

١٨ - وتأخذ التكاليف التقديرية للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ في الاعتبار النشر التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بأعلى قوام مأذون به، وذلك بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وعند الاستفسار بهذا الشأن، وزُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الموجز أدناه لنشر الأفراد النظاميين المتوقع فيما بين آذار/مارس ٢٠٠٩ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٠:

النشر الفعلي					النشر المتوقع
٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩	٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩	٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	
١٥ ٦٤٥	١٧ ٢٢٢	٢٣ ٤٩٦	٢٥ ٣٣١	٢٥ ٩٨٧	عدد الأفراد
٦٠	٦٦	٩٠	٩٧	١٠٠	النسبة المئوية للقوام المأذون به

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى تطبيق خطة نشر منقحة عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ووفقا للخطة المنقحة، من المقرر أن يكون قد تم نشر حوالي ٦٠ في المائة من القوام المأذون به للعملية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٨٠ في المائة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، و ١٠٠ في المائة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر A/63/544، الفقرة ١١ والجدول ١). غير أن اللجنة أبلغت أن عددا من العوامل، منها الحالة الأمنية السائدة والتأخر في إيفاد الوحدات الجديدة من بلدانها الأصلية، أسهم في تحقيق مستويات نشر أقل مما كان متوقعا. وأبلغت اللجنة أيضا أنه نظرا للشواغل الأمنية واستنادا إلى قرار المسؤول المكلف، خفضت العملية عدد ضباط شرطة الأمم المتحدة غير المسلحين إلى ٨٠٠ ضابط بعد أن كان يبلغ ٩٨١ ضابطا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفضلا عن ذلك، وكما أشار الأمين العام في الفقرة ١٣ من تقريره (A/63/717)، فإن الإمداد غير الكافي بالمعدات المملوكة للوحدات والنقص في الوحدات التمكينية يحد من القدرة التشغيلية.

٢٠ - وعند الاستفسار بهذا الشأن، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمانة العامة قد اتخذت عددا من الخطوات لتعجيل نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بما فيها إيفاد عدة بعثات مساعدة فنية من أجل تقييم حالة الاستعداد للنشر وإبرام عقود شحن شاملة لجميع مراحل النقل لضمان نقل المعدات المملوكة للوحدات بشكل مباشر من البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة. غير أن اللجنة أبلغت أيضا أن موسم الأمطار المقبل وتأخر البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة في اتخاذ القرار وإمكانات تدهور الحالة الأمنية عوامل قد تؤدي إلى المزيد من التأخير في الجدول الزمني.

٢١ - ونظرا للصعوبات المتواصلة التي يواجهها تكوين القوات، واستنادا إلى المعلومات المتاحة للجنة الاستشارية، فإنها توصي بتطبيق عوامل التأخر في النشر بنسبة ١٨ في المائة فيما يخص الوحدات العسكرية و ٣٠ في المائة فيما يخص وحدات الشرطة المشكلة، بدلا من عاملي ١٥ و ٢٠ في المائة المطبقين على التوالي من قبل الأمين العام. ونظرا لأن الجمعية العامة لن تنظر في الميزانية المقترحة للعملية المختلطة إلا بعد مرور شهر على الأقل، فينبغي إتاحة معلومات مستوفاة عن حالة نشر الأفراد النظاميين إلى الجمعية العامة في تاريخ نظرها في مقترحات الأمين العام.

٢٢ - وتغطي تقديرات الميزانية دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة للمراقبين العسكريين والوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه نظرا للشواغل الأمنية ولقلة أماكن الإيواء محليا، سيتم إيواء ٦٠ في المائة من موظفي العملية المختلطة المستحقين لبدل الإقامة المقرر للبعثة في أماكن تتيحها العملية المختلطة (مقابل ٣٠ في المائة في الفترة السابقة)، ونتيجة لذلك فإنهم سيحصلون على بدل إقامة بمعدلات أدنى. وأبلغت اللجنة أيضا أن مسألة معدلات بدل الإقامة المتعلقة بأماكن الإقامة التي تتيحها العملية المختلطة هي قيد النظر.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	الفرق
الموظفون الدوليون	١ ٤٩٥	١ ٥٢٤	٢٩
الموظفون الوطنيون ^(أ)	٣ ٤١٥	٣ ٤٢٣	٨
الوظائف المؤقتة ^(ب)	٩٩	٣٨	(٦١)
متطوعو الأمم المتحدة	٥٤٨	٥٦١	١٣
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٣ - تبلغ الاحتياجات التقديرية المتعلقة بالموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما قدره ٦٠٠ ٠٤٧ ٢٥٤ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٤٢٣ ٧٤ دولار، أو ٤١،٤ في المائة، عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والبالغة ٥٠٠ ٦٢٤ ١٧٩ دولار. ويستلزم الاقتراح احتياجات قدرها ٢٠٠ ٠٤٨ ١٧٤ دولار للموظفين الدوليين، مما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٨٨٦ ٤٩ دولار (٤٠،٢ في المائة) عن المخصصات المعتمدة للفترة السابقة؛ واحتياجات قدرها ٧٠٠ ١٣١ ٥٦ دولار للموظفين الوطنيين، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٧١٤ ٢٣ دولار (٧٣،٢ في المائة)؛ واحتياجات قدرها ٤٠٠ ٥٦٨ ١٩ دولار لمتطوعي الأمم المتحدة، مما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٣٢ ٥ دولار (٣٨،٤ في المائة)؛ واحتياجات قدرها ٣٠٠ ٢٩٩ ٤ دولار للمساعدة المؤقتة العامة، مما يمثل نقصانا قدره ٧٠٠ ٦١٠ ٤ دولار (٥١،٧ في المائة). وتشمل التقديرات تكاليف النشر الكامل لملاك الموظفين المدنيين المقترح والمكون من ١ ٥٢٤ موظفا دوليا و ٣ ٤٢٣ موظفا وطنيا (٣ ٢٦٧ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة و ١٥٦ موظفا وطنيا من الفئة الفنية)، فضلا عن ٥٦١ من متطوعي الأمم المتحدة (٥٥٧ متطوعا دوليا و ٤ متطوعين وطنيين) خلال فترة الميزانية.

٢٤ - وتعزى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين جزئيا إلى الاحتياجات الإضافية من الموارد فيما يتعلق بمرتبات الموظفين الدوليين والتكاليف العامة للموظفين. فقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٥٠ أنه اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ توفر الإقامة لجميع الموظفين المعيّنين أو الموفدين في بعثات غير مسموح فيها باصطحاب الأسرة وفقا لشروط النظام الموحد للأمم المتحدة دون الأخذ بنهج العمليات الخاصة. وبناء عليه، فإن تقدير مرتبات الموظفين الدوليين يشمل الاعتماد المخصص لتسوية مقر العمل المحسوبة وفق المعدل المعمول به في المنطقة، كما يشمل تقدير التكاليف العامة للموظفين الاعتماد المخصص للاستحقاقات الإضافية وفقا لأحكام وشروط الترتيبات التعاقدية الجديدة. ويقابل هذه الزيادات إلغاء بدل الإقامة المقرر للبعثة. وكما هو مبين في الفقرة ٢٢ أعلاه، من المتوقع أن يكون بالإمكان إيواء ٦٠ في المائة من الموظفين المستحقين لبذل الإقامة في أماكن توفرها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار، أنه بعد إلغاء نظام بدل الإقامة المقرر للبعثة، ستُخصم المبالغ المناسبة من رواتب الموظفين الدوليين الذين يقيمون في الأماكن التي توفرها العملية المختلطة، وذلك وفقا لأحكام نظام إعانات الإيجار والاقتطاع ذي الصلة.

٢٥ - وتراعي تقديرات الميزانية تطبيق عوامل تأخر التوظيف التالية: ٣٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين (النسبة المئوية نفسها في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)؛ و ٢٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (مقابل ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)؛

و ٣٠ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (النسبة المئوية نفسها في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)؛ و ٢٥ في المائة للموظفين الدوليين وصغر في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين (مقابل ٣٠ في المائة بالنسبة لكلتا الفئتين خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)؛ و ٢٠ في المائة للمساعدة المؤقتة العامة (مقابل ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩).

٢٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن العملية المختلطة لا تزال تواجه صعوبات في استقدام الموظفين الدوليين واستبقائهم بسبب أمور عدة منها قساوة الظروف السائدة في دارفور. وقد رفض حتى الآن ١٤٤ مرشحا دوليا اختيروا للتعيين العروض المقدمة لهم، وغادر ٩٦ فردا الخدمة إما عن طريق الانتقال أو الاستقالة. ورفض العديد من المرشحين الآخرين إجراء مقابلات لشغل وظائف في دارفور. ومع ذلك، أحرز بعض التقدم في استقدام الموظفين المدنيين. فقد انخفض معدل الشواغر في الوظائف من الرتبة ف-٥ وما فوقها من ٣٢ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٢٥ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وواصلت العملية المختلطة استراتيجيتها الرامية إلى تحديد الموظفين المؤهلين من البعثات الآخذة في التقليل.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتسهيل استقدام الموظفين المدنيين، وتشجع البعثة على أن تتخذ المزيد من الخطوات لمعالجة ارتفاع معدل دوران الموظفين، وأن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. بيد أن اللجنة، وفي ظل التحديات المذكورة في الفقرة السابقة، توصي بتطبيق عامل لتأخير التوظيف نسبته ٣٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، وليس ٣٠ في المائة التي يطبقها الأمين العام. وقد علّقت اللجنة على مسألة معدلات الشغور وتبديل الموظفين في بعثات حفظ السلام في تقريرها العام (A/63/746).

٢٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كررت، في تقريرها عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تأكيد طلبها إجراء استعراض لملاك الموظفين على أساس عبء العمل الفعلي والخبرة المكتسبة (انظر A/62/781/Add.14، الفقرة ١٩). ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٣ من تقريره (A/63/717) إلى أن الظروف السائدة في دارفور جعلت من الصعب إجراء استعراض مفصل لهيكل ملاك الموظفين، فقد اضطرت العملية المختلطة، على إثر إعلان الدرجة الرابعة من خطة التأهب الأمني في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بسبب تزايد العنف ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والحالة الأمنية المتقلبة في دارفور، إلى تركيز جهودها على كفالة أمن وسلامة الأفراد والمباني. ومع ذلك فقد أنشأت العملية المختلطة لجنة لاستعراض ملاك الموظفين مهمتها إجراء

استعراض شامل لهيكل ملاك موظفي البعثة تدرج نتائجه، بالإضافة إلى أي تغييرات مقترحة، في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٢٩ - وعلى صعيد ذي صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يقترح تزويد آلية الدعم والتنسيق المشتركة بما قدره ٦٩ موظفا و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، أي العدد نفسه المقترح للفترة السابقة. وحسب الأمين العام، فإن آلية الدعم والتنسيق المشتركة التي يقع مقرها في أديس أبابا مكلفة أساسا بمهمة ربط الاتصال بين إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة وإدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بنشر العملية المختلطة. وتتمثل المهام الرئيسية لآلية الدعم والتنسيق المشتركة في تسهيل تبادل المعلومات والاتصالات بين المقرين فيما يتعلق بعمليات البعثة، وتيسير تسوية المشاكل بصورة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على النحو الذي يطلبه المقرران (انظر الوثيقة A/62/380، الفقرة ٨٢). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار، أن هذه الآلية لم يكتمل ملاك موظفيها بعد وأن الأمانة العامة تتبع نهجا حذرا ومدروسا لملء الشواغر المتبقية. ونظرا لأن العملية المختلطة قد دخلت طور التشغيل منذ مدة من الزمن، فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن يعيد الأمين العام النظر في دور آلية الدعم والتنسيق المشتركة واحتياجاتها التشغيلية في ضوء الخبرة المكتسبة، ويقدم استنتاجاته في سياق مشروع الميزانية المقبلة.

توصيات بشأن الوظائف

٣٠ - يقترح الأمين العام إنشاء ١١٧ وظيفة جديدة وإلغاء/وقف ٦٧ وظيفة و ٦١ وظيفة مؤقتة. وسينجم عن اقتراحاته أثر إجمالي يتمثل في نقصان صاف قدره ١١ وظيفة دائمة ومؤقتة.

٣١ - ويُقترح إنشاء الوظائف التالية البالغ عددها ١١٧ وظيفة:

(أ) ست وظائف في مكتب الاتصال للأغراض الإنسانية: رئيس لمكتب الاتصال للأغراض الإنسانية (مد-١)، وموظف معني بإعداد التقارير (ف-٣)، ومساعد إداري (الخدمة الميدانية)، وموظف برامج (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعد للأعمال المكتبية (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وسائق (فئة الخدمات العامة الوطنية) (A/63/717، الفقرة ٦٥)؛

(ب) ثماني وظائف في وحدة الاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش في المقر: موظف اتصال أقدم للشؤون الإنسانية (ف-٥)، وثلاثة موظفي اتصال للشؤون الإنسانية (٢ ف-٤، و ١ ف-٣)، وموظف اتصال معاون للشؤون الإنسانية (ف-٢)، وموظف

برامج (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وسائق (فئة الخدمات العامة الوطنية) (المرجع نفسه، الفقرة ٦٦)؛

(ج) ٤٠ وظيفة في وحدة الاتصال للأغراض الإنسانية في الميدان، موزعين على المكاتب الإقليمية الثلاثة (نيالا والفاشر والجنينة) والمكتب الفرعي (زالنجي): أربعة موظفي اتصال أقدم للشؤون الإنسانية (ف-٤)، و ١٦ موظف اتصال للشؤون الإنسانية (٨ ف-٣، و ٨ موظفين وطنيين من الفئة الفنية)، وثمانية موظفي اتصال معاونين للشؤون الإنسانية (ف-٢)، وأربعة مساعدين للأعمال المكتبية (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وثمانية سائقي (فئة الخدمات العامة الوطنية) (المرجع نفسه، الفقرة ٦٧)؛

(د) ست وظائف في قسم إدارة العقود ودائرتي المشتريات وإدارة العقود: ستة مساعدين لإدارة العقود (متطوعو الأمم المتحدة الدوليون) (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤)؛

(هـ) ٤٥ وظيفة في قسم النقل التابع لخدمات الدعم المتكاملة لتقديم الخدمة لما مجموعه ٢٦ موقعا من مواقع الأفرقة في القطاعات الشمالي والغربي والجنوبي: ١٢ ميكانيكيا، و ٢٦ سائقا (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وسبعة مساعدين لشؤون النقل (متطوعو الأمم المتحدة الدوليون) (المرجع نفسه، الفقرات ٨٠-٨٣)؛

(و) ١٢ وظيفة في قسم الأمن والسلامة: ١٢ موظفا من موظفي الحماية الشخصية (الخدمة الميدانية) (المرجع نفسه، الفقرة ٨٤).

وليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على الاقتراحات سالفة الذكر.

٣٢ - وإذ تشير اللجنة الاستشارية بصفة خاصة إلى الوظائف المقترحة في إطار العنصر ٤، الاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش والتنمية، فإنها تلاحظ أن الأمين العام يعتزم وقف ٥٤ وظيفة مؤقتة وتعويضها بـ ٥٤ وظيفة. ورغم أنه من المقرر إجراء مراجعة شاملة للهيكل الوظيفي للعملية المختلطة خلال فترة الميزانية، فإن اللجنة تؤيد هذا الاقتراح لأن شغل الوظائف المؤقتة يمكن أن يكون أكثر صعوبة من شغل الوظائف الدائمة.

٣٣ - ويقترح الأمين العام أيضا إعادة تصنيف ١٢ وظيفة ووظيفة مؤقتة واحدة، على النحو التالي:

(أ) في شعبة الاتصالات والإعلام، يُقترح إعادة تصنيف ثلاث وظائف لمساعد شئون الإعلام (فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى وظائف موظفي إعلام (موظفون وطنيون من الفئة الفنية)، وإعادة تصنيف وظيفتي مساعدين إذاعيين (فئة الخدمات العامة

الوطنية) إلى وظيفتي منتجين إذاعيين (موظفان وطنيان من الفئة الفنية) (الوثيقة A/63/717، الفقرة ٤٤)؛

(ب) وفي فريق دعم الوساطة المشترك، يُقترح تخفيض رتبة وظيفة رئيس مكتب الشؤون السياسية من مد-٢ إلى مد-١، وإعادة تصنيف وظيفة موظف إداري أقدم (ف-٥) إلى وظيفة موظف إداري (ف-٣) (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٦ و ٤٨)؛

(ج) وفي مكتب مدير دعم البعثة، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة مساعد لشؤون الميزانية (الخدمة الميدانية) إلى وظيفة موظف لشؤون الميزانية (الخدمة الميدانية) (المرجع نفسه، الفقرة ٦٩)؛

(د) في قسم إدارة العقود، دائرتا المشتريات وإدارة العقود، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف لإدارة العقود (ف-٣) إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٣)؛

(هـ) وفي القسم الهندسي، خدمات الدعم المتكاملة، يُقترح إعادة تصنيف أربع وظائف لمساعد شئون صيانة المرافق (الخدمة الميدانية) إلى وظائف فنيي هندسة (الخدمة الميدانية) (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩).

وليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراحات الأمين العام بشأن إعادة تصنيف الوظائف. ٣٤ - ويقترح الأمين العام إعادة توزيع ٢٩ وظيفة ووظيفة مؤقتة. وليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراحاته بشأن إعادة توزيع الوظائف.

٣٥ - وكما ورد في الفقرة ٣٠ أعلاه، يقترح الأمين العام إلغاء ٦٧ وظيفة ووقف ٦١ وظيفة مؤقتة. وليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراحات الأمين العام. وتلاحظ اللجنة أن الاقتراح الرامي إلى إلغاء ٥٠ وظيفة مساعد لغوي (الخدمات العامة الوطنية) في شعبة الشرطة المدنية يُعزى إلى اعتزام العملية المختلطة نشر المزيد من ضباط الشرطة من ذوي المؤهلات اللغوية المطلوبة.

٣٦ - وقد قدمت الأمانة العامة موجزا مفصلا بالتغييرات المقترحة وهو مدرج في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٣ - التكاليف التشغيلية

المخصصات للفترة	الموارد المقترحة للفترة	الفرق
(٢٠٠٨-٢٠٠٩)	(٢٠٠٩-٢٠١٠)	
٦٧٠ ٣٣٣ ٣٠٠ دولار	٦٩٢ ٥٠٣ ٢٠٠ دولار	٢٢ ١٦٩ ٩٠٠ دولار

٣٧ - تقدر تكاليف الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بمبلغ ٦٩٢ ٥٠٣ ٢٠٠ دولار، ومنها يمثل زيادة قدرها ٢٢ ١٦٩ ٩٠٠ دولار، أو ٣,٣ في المائة، عن المخصصات المعتمدة للفترة السابقة.

المرافق والهياكل الأساسية

٣٨ - تقدر الاحتياجات للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بمبلغ ٢٨٠ ٧٧٠ ٣٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٦٠٤٩ ٣٠٠ دولار (٢,٢ في المائة) عن الفترة السابقة. وكما أُشير في الفقرة ١١٩ من وثيقة الميزانية، فإن مبلغ ٢٠٠ ٦٣٤ ١٥٠ دولار من مجموع المبلغ المطلوب من أجل المرافق والهياكل الأساسية يتعلق بخدمات البناء ويغطي المرحلة الثالثة من خطة العمل الهندسية للمعسكر (٥٦ مليون دولار)، وبناء مراكز خفارة الشرطة المحلية المتبقية (٩,٦ ملايين دولار)، وأعمال إصلاح وبناء الهياكل الأساسية الرئيسية في دارفور، بما في ذلك الطرق والجسور وساحات انتظار السيارات ومدارج المطارات والممرات في المطارات الثلاثة ومنصات الطائرات العمودية الرئيسية (٧٩,٦ مليون دولار) وغيرها من الخدمات المتعلقة ببرنامج العملية لتوليد المياه والحفاظ عليها (٥,٤ ملايين دولار). وفي الفقرة ١٢٠، يشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات في إطار المرافق والهياكل الأساسية قابلها، جزئياً، انخفاض في الاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات، تشمل معدات للمرافق الجاهزة ولأماكن الإقامة، ذلك أن معظم المعدات المطلوبة قد جرى اقتناؤها أو كان من المقرر اقتناؤها خلال فترتي الميزانية السابقتين.

٣٩ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الخطة الهندسية للعملية تشمل ثلاث مراحل هي:

(أ) خطة عمل قصيرة الأجل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تتعلق بصورة أساسية بتمهيد الأرض لإنشاء مخيمات بسيطة وتوفير مخازن للدفاع الميداني بهدف إتاحة المجال أمام النشر السريع للقوات في مواقع الأراضي الجذباء؛

(ب) خطة عمل متوسطة الأجل تمتد من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، يجري خلالها تحصين المعسكرات لتوفير الهياكل الأساسية، بما فيها مغاسل صلبة الجدران ومطبخ ومرافق لتناول الطعام؛

(ج) خطة عمل طويلة الأجل تمتد من تموز/يوليه ٢٠٠٩ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، يجري خلالها تحسين مستوى المعسكرات لتفي بمعايير الأمم المتحدة.

٤٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه نظرا لتأخر نشر الأفراد النظاميين مُددت مهلة خطة العمل القصيرة الأجل حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أنجز حوالى ٧٥ في المائة من خطة العمل القصيرة الأجل و ٤٠ في المائة من خطة العمل المتوسطة الأجل. كما بدأ التخطيط لخطة العمل الطويلة الأجل. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى آذار/مارس ٢٠٠٩، بُذلت جهود ضخمة في تنفيذ مشاريع تعزيز الأمن، بما في ذلك تدعيم أسوار كنسرتينا الشائكة، وإقامة مواقع لإطلاق النيران بمجهزة بأكياس رمل، وإنشاء جدران هسكو باستيون على طول المحيط الداخلي وأبراج المراقبة، وزيادة المصاييح الأمنية. وفي "المعسكرات الكبرى" في الفاشر ونيالا والجنينة، تم بناء طبقة إضافية من الحواجز الدفاعية والحواجز الترابية والداخلية لتهيئة مناطق تمرکز مأمونة. ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير سرد مفصل عن التقدم المحرز حتى تاريخه.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية حالة البناء والمشاريع الهندسية. إلا أنها تشير إلى أنه خلال الفترتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حدث نقص في الإنفاق تحت بند المرافق والهياكل الأساسية من الميزانية. ولذا، وفي ضوء التأخر في نشر الأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة، من ناحية، وحالة مشاريع البناء والهندسة على أرض الواقع، من ناحية أخرى، علاوة على نمط النقص في الإنفاق الذي شهدته فترتين الميزانية السابقتين، فإن اللجنة توصي بتخفيض الاحتياجات للمرافق والهياكل الأساسية بنسبة ١٠ في المائة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

النقل الجوي

٤٢ - تقدر احتياجات النقل الجوي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بمبلغ ٤٠٠ ٧٩١ ٢٣٠ دولار، بزيادة قدرها ٩٠٠ ٢٨١ ٢٤ دولار، أو ١١,٨ في المائة، عن المخصصات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ووفقا للأمين العام، يعزى الفرق بصورة رئيسية إلى زيادة الاحتياجات لتغطية استئجار وتشغيل الطائرات ونفقات الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب زيادة تكثيف العمليات الجوية للعمليات في فترة الميزانية (١٤ طائرة ثابتة الجناحين و ٣٨ طائرة عمودية مقابل ١٢ طائرة ثابتة الجناحين و ٣٧ طائرة عمودية للفترة السابقة؛ و ٣١ ٥٠٠

ساعة طيران مقابل ٢٨ ٠٩٦ ساعة طيران مقررة للفترة السابقة؛ والاستهلاك المقرر في الميزانية البالغ ٤٣ مليون لتر من وقود الطائرات مقارنة بالاستهلاك المقرر للفترة السابقة والبالغ ٣٥,٥ مليون لتر). ويتضمن تقدير التكاليف المتعلقة باستئجار الطائرات وتشغيلها عامل تأخر قدره ١٠ في المائة. وتعكس الاحتياجات من الموارد ترتيبات تقاسم ٣ طائرات ثابتة الجناحين مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وطائرة واحدة ثابتة الجناحين مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، مما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة العامة قدرها ٣٠٠ ٤٧٢ ٦ دولار.

٤٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه سيكون هناك حاجة لتمديد حوالى ٧٠ في المائة من عقود الطائرات الحالية أو استبدالها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. إلا أن اللجنة أبلغت أيضا بأنه، ما لم تطرأ ظروف غير متوقعة، لن يكون هناك فجوة بين تاريخ انتهاء العقود الحالية وتاريخ توفير عقود وطائرات بديلة. وبذلك ستتواصل قدرة الطيران التشغيلية للعملية دون انقطاع خلال فترة الميزانية.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المكاسب المتوقعة في الكفاءة التي ستتحقق نتيجة ترتيبات تقاسم الطائرات مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي هذا الصدد، وبهدف كفالة أمثل استخدام للعتاد الجوي وأقصى قدر من الوفورات في التكاليف، قد يرغب الأمين العام، مع مراعاة الاحتياجات التشغيلية المحددة للبعثتين، استكشاف جدوى تنفيذ عمليات جوية مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استخدام رحلات تأجير طويلة الأجل لتساوب القوات. وتتناول اللجنة هذه المسائل بتفصيل أكبر في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/63/746).

٤٥ - وفي ضوء توصيات اللجنة الاستشارية بشأن زيادة عوامل تأخر النشر/الاستقدام للوحدات العسكرية، ووحدات الشرطة المشكلة والموظفين المدنيين الدوليين، والتي ستؤثر على حجم العمليات الجوية، وأيضا لأن العملية ستحتاج إلى التعاقد على ثلاث طائرات جديدة وتمديد أو استبدال ٧٠ في المائة من عقود الطائرات الحالية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، فإن اللجنة توصي بإجراء تخفيض في الاحتياجات من النقل الجوي بنسبة ٥ في المائة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤ - المسائل الأخرى

التعاون والتنسيق مع الكيانات الأخرى

٤٦ - يقدم الأمين العام، في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ من وثيقة الميزانية (A/63/717)، معلومات عن التعاون بين العملية المختلطة والبعثات الأخرى في المنطقة، وتحديدًا مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويجري تنسيق عدد من أنشطة العملية المختلطة بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنها أنشطة تقييم الحالة السياسية الوطنية من حيث تأثيرها على دارفور، وأنشطة إدارة أمن الأمم المتحدة، والأنشطة الإعلامية المتصلة بالمواضيع ذات الاهتمام المشترك أو الجهود المبذولة. وستواصل العملية وبعثة الأمم المتحدة في السودان خلال فترة الميزانية العمل المشترك بشأن مسائل الدعم المشترك، وفقاً لمذكرة التفاهم المتعلقة باستخدام الخدمات المشتركة المبرمة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتشمل مبادرات التعاون الإقليمي في مجال الدعم إنشاء مرفق من المستوى الثاني لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال في عنتيبي لخدمة كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الاستشارية الاهتمام إلى تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي قدم فيه بياناً بمبادرات التعاون القائمة والمقرر تنفيذها بين البعثات التي تشترك فيها بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (انظر الفقرة ٨٤ من الوثيقة A/63/696).

٤٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن مبادرات التعاون الإقليمي بين البعثات لها دور حاسم في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في الموارد المالية والبشرية وتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وينبغي أن يتضمن تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحليلاً لفعالية آليات التعاون القائمة مع التركيز على ما تضيفه من قيمة مضافة على أنشطة العملية المختلطة.

٤٨ - وفيما يتعلق بتنسيق الشؤون الإنسانية، يشير الأمين العام في الفقرة ٣٢ من وثيقة الميزانية إلى أنه على الرغم من وجود عمليتي حفظ سلام منفصلتين في السودان، فلا يوجد إلا منسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية واحد، وهو يقوم أيضاً بوظيفة نائب الممثل الخاص

للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويذكر في الفقرة ٣٥ أن إدارة عمليات حفظ السلام تعكف، بالتعاون مع الوكالات والصناديق والبرامج المعنية، على وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة توجيهية توضح العلاقة بين المنسق والممثل الخاص المشترك المعني بالعملية المختلطة. وأن هذه المذكرة، التي تستند إلى سياسات الأمم المتحدة القائمة وتسترشد بولايتي بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة ستوضح العلاقات المؤسسية، كما أنها ترمي إلى تسهيل الاتصالات والتنسيق بين العملية المختلطة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة في دارفور. وحصلت اللجنة، لدى استفسارها، على خريطة تنظيمية توضح العلاقة بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية (انظر المرفق الرابع).

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٩ - الإنجاز ٢-٢ المتوقع، في إطار العنصر ٢ - الأمن، هو نزع سلاح المقاتلين السابقين في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، تغطي الميزانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تكاليف ما مجموعه ٤٩ وظيفة في كل من المقر والميدان في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من أن أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن بدء تنفيذها بمجرد ما لم يتم التوقيع على اتفاقية سلام شامل، فإن العملية بدأت باستقدام موظفين فنيين وموظفي دعم إداري معاونين حتى تتمكن من بدء تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى واستجابة لقرار الحكومة السودانية بافتتاح برامج في شمال السودان. وبينما ترحب اللجنة الاستشارية بشروع قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمله، فإنها تكرر التأكيد على ضرورة أن يجري نشر الموظفين اللازمين لتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تدريجياً مع مراعاة التطورات والاحتياجات على الميدان.

حصص الإعاشة

٥٠ - يشير الأمين العام في الفقرة ٢١ من وثيقة الميزانية إلى أن عملية المشتريات المتعلقة بعقد طويل الأجل لتقديم خدمات حصص الإعاشة شارفت على نهايتها. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه قد تم توقيع العقد وأنه سيدخل حيز التنفيذ في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة أيضاً، لدى استفسارها، أنه على الرغم من أن عقد حصص الإعاشة التقليدي استند إلى مفهوم قائم على التوزيع المحوري، إلا أن تقلب الأوضاع الأمنية وتغير تصاريح الرحلات الجوية أديا إلى سلسلة من انقطاعات التسليم في دارفور. ومن أجل التصدي لتلك التحديات، استُعيض عن مبدأ مركز التوزيع المحوري بشبكة من المستودعات الفرعية المتقدمة

في معسكرات العملية المختلطة. وعقد حصص الإعاشة طويل الأجل الجديد يجسد هذا المبدأ، إذ تم اختيار ١٠ معسكرات تابعة للعملية المختلطة من أجل التخزين المرحلي لحصص الإعاشة في مستودعات المقاول الرئيسية/الفرعية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن العقد الجديد سيخفض مقترح الميزانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بمبلغ ٩٠٠ ٩٣٦ ٨٣ دولار.

٥١ - وترحب اللجنة بهيكل التكاليف المنخفضة المتضمن في العقد الجديد لحصص الإعاشة. ولكنها مع ذلك تشير إلى أن متوسط المعدل الأقصى لحصص الإعاشة بموجب العقد الجديد يبلغ ١٨ دولاراً للشخص الواحد يومياً، وهو لا يزال أعلى بكثير من المعدل المخصص لبعثة الأمم المتحدة في السودان (٦,٨٤ دولارات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩) (انظر الفقرة ١٦ من الوثيقة A/62/781/Add.14). وتحت اللجنة الأمين العام على إجراء المزيد من التحليل للعناصر المساهمة في استمرار ارتفاع المعدل الأقصى لحصص الإعاشة في العملية المختلطة، والبحث عن سبل لزيادة خفض التكاليف.

الوقود

٥٢ - وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، أنه في حال استخدام متوسط سعر الوقود للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٩ كأساس في حساب الاحتياجات من الوقود، فإن أثر ذلك على التقديرات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ سيتمثل في انخفاض صافي قدره ٨٠٠ ٩٠٩ ٩ دولار، مبين على النحو التالي:

(بدولارات الولايات المتحدة)

سعر متوسط السعر المجموع في الحسابات المنقحة الفرق النتج في الفعلي للتر في فترة الميزانية المقترحة الميزانية كانون الثاني/يناير - المقترحة آذار/مارس ٢٠٠٩				
١٥٣٨٨٠٠	٣٦١٣٣٧٠٠	٣٤٥٩٤٩٠٠	١,٧١	١,٦٣
١٠١٠٩٠٠	١٩٢٨٢٢٠٠	١٨٢٧١٣٠٠	١,٧٣	١,٦٣
(١٢٤٥٩٥٠٠)	٥٨٢٣٢٨٠٠	٧٠٦٩٢٣٠٠	١,١٧	١,٤٦
١١٣٦٤٨٧٠٠ ١٢٣٥٥٨٥٠٠ (٩٩٠٩٨٠٠)			المجموع	

وتوصي اللجنة الاستشارية باستخدام متوسط سعر الوقود للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٩ كأساس في تقدير الاحتياجات من الوقود خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وسيترتب على ذلك انخفاض قدره ٩٩٠٩٨٠٠ دولار في الميزانية المقترحة للعملية المختلطة.

رابعاً - خاتمة

٥٣ - أُشير في الفقرة ١٤٢ من الميزانية المقترحة (A/63/717) إلى الإجراء المقرر أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات ٢١، و ٢٧، و ٤١، و ٤٥، و ٥٠، و ٥٢ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، مبلغاً قدره ١٠٠ ٧٢٧ ٦٢٠ دولار للإنفاق على العملية لفترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الوثائق:

- تقرير الأداء بشأن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/535)
- التقرير المرحلي عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/544)
- ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/717)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/781/Add.14)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير الأداء المالي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتقريرها المرحلي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/63/606)
- قرارا مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) و ١٨٢٨ (٢٠٠٨)
- تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/83 و S/2009/201)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/63/5 Vol. II)

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩		النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩		النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨		النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧		النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦	
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)+(٦)	(٦)=(٥)-(٦)	(٧)=(٦)-(٨)	(٨)=(٧)-(٩)	(٩)=(٨)-(١٠)	(١٠)=(٩)-(١١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة									
المراقبون العسكريون	١١ ٥٩٦,٢	٦ ٢٦٥,٤	٥ ٣٣٠,٨	٢ ١٢٧,٨	٨ ٣٩٣,٢	٣ ٢٠٣,٠	٢٧,٦	تأخر نشر الأفراد	
الوحدات العسكرية	٤٥٢ ٤٤٨,٦	٣٢٩ ٤٤٩,٦	١٢٢ ٩٩٩,٠	١٥٢ ٢٥٤,٣	٤٨١ ٧٠٣,٩	(٢٩ ٢٥٥,٣)	(٦,٥)	الاحتياجات الإضافية المرتبطة بنشر المعدات المملوكة للوحدات في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بسبب التأخير في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وكذلك بزيادة الشحنات الجوية من المعدات المملوكة للوحدات	
شرطة الأمم المتحدة	١٣٠ ٧٥١,٦	٧٣ ٩٨٢,٠	٥٦ ٧٦٩,٦	٢٤ ٠٨٠,٦	٩٨ ٠٦٢,٦	٣٢ ٦٨٩,٠	٢٥,٠	تأخر نشر الأفراد	
وحدات الشرطة المشكّلة	٥٤ ٩٥٥,٨	٣١ ٠٩٧,٩	٢٣ ٨٥٧,٩	٦ ٠٤٠,٠	٣٧ ١٣٧,٩	١٧ ٨١٧,٩	٣٢,٤	تأخر نشر الأفراد	
المجموع الفرعي	٦٤٩ ٧٥٢,٢	٤٤٠ ٧٩٤,٩	٢٠٨ ٩٥٧,٣	١٨٤ ٥٠٢,٧	٦٢٥ ٢٩٧,٦	٢٤ ٤٥٤,٦	٣,٨		
الموظفون المدنيون									
الموظفون الدوليون	١٢٤ ١٦١,٣	٩١ ١٥٧,٢	٣٣ ٠٠٤,١	٣٥ ٢٩٢,٣	١٢٦ ٤٤٩,٥	(٢ ٢٨٨,٢)	(١,٨)	زيادة الاحتياجات بسبب ارتفاع متوسط النشر عن متوسط النشر المدرج في الميزانية	
الموظفون الوطنيون	٣٢ ٤١٧,٤	٢٥ ٢١٦,٠	٧ ٢٠١,٤	١٢ ٢٠٥,٩	٣٧ ٤٢١,٩	(٥ ٠٠٤,٥)	(١٥,٤)	زيادة الاحتياجات بسبب ارتفاع متوسط النشر عن متوسط النشر المدرج في الميزانية	

من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩		النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩						
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات المتوقعة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩		الرصيد الحر المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (النسبة المئوية)		الفرق	
			(٤)	(٣)=(١)-(٢)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)		
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١) ÷ (١) أسباب الفرق		
متطوعو الأمم المتحدة	١٤ ١٣٥,٨	٧ ٤٣٠,٣	٦ ٧٠٥,٥	٦ ٧٩٧,٠	١٤ ٢٢٧,٣	(٩١,٥)	(٠,٦)	فرق طفيف بسبب الزيادة في معدلات برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ويقابل ذلك التأخر في نشر الأفراد
المساعدة المؤقتة العامة	٨ ٩١٠,٠	٤ ١٥٩,٨	٤ ٧٥٠,٢	٢ ٨٧٩,٦	٧ ٠٣٩,٤	١ ٨٧٠,٦	٢١,٠	تأخر نشر الأفراد
المجموع الفرعي	١٧٩ ٦٢٤,٥	١٢٧ ٩٦٣,٣	٥١ ٦٦١,٢	٥٧ ١٧٤,٨	١٨٥ ١٣٨,١	(٥ ٥١٣,٦)	(٣,١)	
التكاليف التشغيلية								
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢٥٠,٥	٧,٢	٢٤٣,٣	١٢١,٥	١٢٨,٧	١٢١,٨	٤٨,٦	تأخر نشر الأفراد
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-	-	-	-	
الاستشاريون	٥٩٧,١	٣٤,١	٥٦٣,٠	٣٦٣,٠	٣٩٧,١	٢٠٠,٠	٣٣,٥	تأخر استقدام الاستشاريين
السفر الرسمي	٦ ٢٦٢,٧	٣ ٦٤٥,٧	٢ ٦١٧,٠	٩٩٦,٣	٤ ٦٤٢,٠	١ ٦٢٠,٧	٢٥,٩	تأخر نشر الأفراد
المرافق والهياكل الأساسية	٢٧٤ ٧٢١,٠	١٣٣ ٣٨٢,٣	١٤١ ٣٣٨,٧	١٣٠ ٢٣٨,٢	٢٦٣ ٦٢٠,٥	١١ ١٠٠,٥	٤,٠	الرصيد غير المنفق المتوقع بسبب التأخير في البناء، ويقابله الاقتناء الإضافي لمعدات المرافق والهياكل الأساسية، على أساس الاحتياجات الفعلية
النقل البري	٥١ ٥٤٧,٧	٢١ ٣٠٣,٧	٣٠ ٢٤٤,٠	١٤ ٥٥٤,٣	٣٥ ٨٥٨,٠	١٥ ٦٨٩,٧	٣٠,٤	الرصيد غير المنفق الناتج عن الشراء المسبق للمركبات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ للبنود الواردة في الميزانية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
النقل الجوي	٢٠٦ ٥٠٩,٥	١٣٥ ٩٢٦,٨	٧٠ ٥٨٢,٧	٥٧ ١٥٦,٨	١٩٣ ٠٨٣,٦	١٣ ٤٢٥,٩	٦,٥	الرصيد غير المنفق المتوقع بسبب التأخر في نشر الطائرات، تقابله إلى حد كبير زيادة في الاحتياجات الناجمة عن ارتفاع تكلفة عقود الطائرات التجارية

من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩		النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩					
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات المتوقعة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩		الرصيد الحر المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨		الفرق (النسبة المئوية)
			٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(٤)	(٨) أسباب الفرق
النقل البحري	-	-	-	-	-	-	-
الاتصالات	٤٥ ٤٦٦,٧	١٤ ٠١٣,٠	٣١ ٤٥٣,٧	١٤ ٧٨١,٣	٢٨ ٧٩٤,٣	١٦ ٦٧٢,٤	٣٦,٧
							الرصيد غير المنفق المتوقع بسبب التأخر في البناء. لم يمكن تنفيذ خطة اقتناء تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تنفيذا كاملا بسبب عدم وجود الهياكل الأساسية
تكنولوجيا المعلومات	٢٤ ٤٠١,٠	٦ ٩١٣,٨	١٧ ٤٨٧,٢	٨ ٩٤٩,٨	١٥ ٨٦٣,٦	٨ ٥٣٧,٤	٣٥,٠
							الرصيد غير المنفق المتوقع بسبب التأخر في البناء. لم يمكن تنفيذ خطة اقتناء تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تنفيذا كاملا بسبب عدم وجود الهياكل الأساسية
الخدمات الطبية	١٦ ٥٦٢,٨	٧ ٠٠٨,٥	٩ ٥٥٤,٣	٥ ٥٨٣,٣	١٢ ٥٩١,٨	٣ ٩٧١,٠	٢٤,٠
المعدات الخاصة	٢ ٦٢٦,٩	١ ٣٣٠,٠	١ ٢٩٦,٩	٩٢١,٠	٢ ٢٥١,٠	٣٧٥,٩	١٤,٣
							تمثل الرصيد غير المنفق المتوقع انخفاض الاحتياجات المقدرة للاكتفاء الذاتي في إطار هذه الفئة
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٨ ٣٨٧,٤	٤٢ ٨٠٣,٠	(٤ ٤١٥,٦)	٩ ٧٨٠,١	٥٢ ٥٨٣,١	(١٤ ١٩٥,٧)	(٣٧,٠)
							الاحتياجات الإضافية لاحتياجات الجسر الجوي لنقل الشحنات، لتخليص ما تراكم من المعدات المملوكة للأمم المتحدة في بور سودان والأبيض
مشاريع الأثر السريع	٣ ٠٠٠,٠	٩٧٥,٣	٢ ٠٢٤,٧	٢ ٠٢٤,٧	٣ ٠٠٠,٠	-	-
المجموع الفرعي	٦٧٠ ٣٣٣,٣	٣٦٧ ٣٤٣,٤	٣٠٢ ٩٨٩,٩	٢٤٥ ٤٧٠,٤	٦١٢ ٨١٣,٨	٥٧ ٥١٩,٥	٨,٦
إجمالي الاحتياجات	١ ٤٩٩ ٧١٠,٠	٩٣٦ ١٠١,٦	٥٦٣ ٦٠٨,٤	٤٨٧ ١٤٧,٩	١ ٤٢٣ ٢٤٩,٥	٧٦ ٤٦٠,٥	٥,١

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين حسب العنصر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
عملية السلام			
الفريق المشترك لدعم الوساطة	١ -	٥-ف	إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري أقدم (٥-ف) إلى موظف إداري (٣-ف)
	١ +	٣-ف	إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري أقدم (٥-ف) إلى موظف إداري (٣-ف)
	٢ -	٤-ف	إلغاء وظيفة مترجم شفوي ووظيفة مترجم
	٥ -	٣-ف	إلغاء وظيفتي مترجم شفوي (٣-ف) و ٣ وظائف مترجم (٣-ف)
	٤ -	خ م	إلغاء ٤ وظائف مساعد إداري
	١ -	٢-مد	م م ع إعادة تصنيف وظيفة رئيس مكتب الشؤون السياسية من مد-٢ إلى مد-١
	١ +	١-مد	م م ع إعادة تصنيف وظيفة رئيس مكتب الشؤون السياسية من مد-٢ إلى مد-١
	٣ -	٥-ف	م م ع وقف وظيفة موظف قانوني أقدم، ووظيفة موظف إعلام أقدم، ووظيفة موظف سياسي أقدم
	١ -	٤-ف	م م ع وقف وظيفة موظف سياسي (٤-ف)
	٣ -	٣-ف	م م ع وقف وظيفة موظف إعلام ووظيفتي موظف للشؤون السياسية
	١٨ -		
المجموع الفرعي			
شعبة الاتصالات والإعلام	٥ -	خ ع و	إعادة تصنيف ٣ وظائف مساعد شؤون إعلام (م و) ووظيفتنا مساعد إذاعي (م و)، إلى وظائف موظف إعلامي (م ف و) ووظيفة منتج إذاعي (م ف و)
	٥ +	م ف و	نفس البيان الوارد أعلاه
المجموع الفرعي	-		
الأمن			
شعبة الشرطة المدنية	٥٠ -	خ ع و	إلغاء ٥٠ وظيفة مساعد لغوي
المجموع الفرعي	٥٠ -		
سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان			
قسم حقوق الإنسان			
مقر البعثة	١ +	٤-ف	نقل موظف لشؤون حقوق الإنسان (٤-ف) من مقر البعثة إلى المكتب الإقليمي في الفاشر

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
المكاتب الميدانية	- ١	ف-٣	نقل موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣) من مقر البعثة إلى المكتب الإقليمي في الفاشر
	- ١	ف-٤	إعادة نشر موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) من المكتب الإقليمي في الفاشر إلى مقر البعثة
	+ ١	ف-٣	إعادة نشر موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣) من مقر البعثة إلى المكتب الإقليمي في الفاشر
المجموع الفرعي			
-			
الاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش والتنمية			
مكتب الاتصال للشؤون الإنسانية			
إلغاء وظائف المساعدة المؤقتة العامة والاستعاضة عنها بوظائف جديدة:			
	+ ١	مد-١	إنشاء وظيفة رئيس مكتب الاتصال للشؤون الإنسانية
	- ١	مد-١	وظيفة رئيس مكتب الاتصال للشؤون الإنسانية م م ع
	+ ١	ف-٣	إنشاء وظيفة موظف لشؤون التقارير
	- ١	ف-٣	موظف لشؤون التقارير م م ع
	+ ١	خ م	إنشاء وظيفة واحدة لمساعد إداري
	- ١	خ م	وظيفة مساعد إداري م م ع
	+ ٢	خ ع و	إنشاء وظيفة واحدة لسائق ووظيفة واحدة لمساعد للأعمال المكتبية
	- ٢	خ ع و	وظيفة سائق ووظيفة مساعد للأعمال المكتبية م م ع
	+ ١	خ ع و	نقل وظيفة موظف برامج من وحدة الاتصال لأغراض المساعدة الإنسانية والانتعاش
المجموع الفرعي			
+			
وحدة الاتصال لأغراض المساعدة الإنسانية والانتعاش			
إلغاء وظائف المساعدة المؤقتة العامة والاستعاضة عنها بوظائف جديدة:			
	+ ١	ف-٥	إنشاء وظيفة موظف اتصال أقدم للشؤون الإنسانية
	- ١	ف-٥	موظف اتصال أقدم للشؤون الإنسانية م م ع
	+ ٦	ف-٤	إنشاء ٦ وظائف موظفي اتصال للشؤون الإنسانية
	- ٦	ف-٤	وظائف لموظف اتصال للشؤون الإنسانية م م ع
	+ ٩	ف-٣	إنشاء ٩ وظائف موظفي اتصال للشؤون الإنسانية
	- ٩	ف-٣	وظائف لموظف اتصال للشؤون الإنسانية م م ع
	+ ٩	ف-٢	إنشاء ٩ وظائف موظف اتصال معاون
	- ٩	ف-٢	وظائف لموظف اتصال معاون م م ع

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
	١٠ +	م ف و	إنشاء وظيفتي موظف برامج و ٨ وظائف موظف اتصال للشؤون الإنسانية
	١٠ -	م ف و	وظيفتي موظف برامج و ٨ وظائف موظفي اتصال للشؤون الإنسانية
	١٤ +	خ ع و	إنشاء ٩ وظائف سائق و ٥ وظائف مساعد للأعمال المكتبية
	١٤ -	خ ع و	٩ وظائف سائق و ٥ وظائف مساعد للأعمال المكتبية
	١ -	م ف و	نقل موظف برامج إلى مكتب الاتصال للشؤون الإنسانية
	١ -		
المجموع الفرعي			
الدعم			
مكتب مدير دعم البعثة			
قسم الميزانية			
	-	خ م	إعادة تصنيف وظيفة مساعد لشؤون الميزانية إلى وظيفة موظف ميزانية
المجموع الفرعي	-		
خدمات إدارة المشتريات والعقود			
مقر البعثة			
	١ -	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة موظف لإدارة العقود من الرتبة ف-٣ إلى فئة الخدمة الميدانية
	١ +	خ م	إعادة تصنيف وظيفة موظف لإدارة العقود من الرتبة ف-٣ إلى فئة الخدمة الميدانية
	٦ -	خ ع و	إلغاء ٦ وظائف مساعد لإدارة العقود
	٦ +	م أ م د	إنشاء ٦ وظائف مساعد لإدارة العقود
	٣ -	ف-٣	نقل ٣ وظائف موظف لإدارة العقود إلى المكاتب الميدانية
	٣ -	خ م	نقل ٣ وظائف مساعد لإدارة العقود إلى المكاتب الميدانية
	٣ -	م أ م د	نقل ٣ وظائف مساعد لإدارة العقود إلى المكاتب الميدانية
	٣ -	ف-٣	نقل ٣ وظائف موظف مشتريات إلى المكاتب الميدانية
	١ -	خ م	نقل ٣ وظائف مساعد مشتريات إلى المكاتب الميدانية
	٦ -	خ ع و	نقل ٦ وظائف مساعد مشتريات إلى المكاتب الميدانية
	٣ +	ف-٣	نقل ٣ وظائف موظف إدارة العقود من مقر البعثة
	٣ +	خ م	نقل ٣ وظائف مساعد إدارة العقود من مقر البعثة
	٣ +	م أ م د	نقل ٣ وظائف مساعد إدارة العقود من مقر البعثة
	٣ +	ف-٣	نقل ٣ وظائف موظف مشتريات من مقر البعثة
المكاتب الميدانية			

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
	١ +	خ م	نقل ٣ وظائف مساعد مشتريات من مقر البعثة
	٦ +	خ ع و	نقل ٦ وظائف مساعد مشتريات من مقر البعثة
	-		
المجموع الفرعي			
الخدمات الإدارية			
قسم المالية			
مقر البعثة	- ٨	خ ع و	نقل ٨ وظائف مساعد مالي من مقر البعثة إلى المكاتب الإقليمية في نبالا والجنينة وزالنجي، وإلى مكتب الاتصال في الخرطوم
المكاتب الميدانية	٨ +	خ ع و	نفس البيان الوارد أعلاه
	-		
المجموع الفرعي			
خدمات الدعم المتكاملة			
القسم الهندسي	-	خ م	إعادة تصنيف ٤ وظائف مساعد إدارة المرافق إلى وظائف فني هندسي
قسم النقل	٣٨ +	خ ع و	إنشاء ١٢ وظيفة ميكانيكي و ٢٦ وظيفة سائق لمواقع الأفرقة
	٧ +	م أ م د	إنشاء ٧ وظائف مساعد نقل لمواقع الأفرقة
	٤٥ +		
المجموع الفرعي			
قسم الأمن والسلامة	١٢ +	خ م	إنشاء ١٢ وظيفة موظف حماية شخصية
	١٢ +		
المجموع الفرعي			
مجموع الوظائف/ المناصب الإضافية			
الموظفون الدوليون	٢٩ +		
الموظفون الوطنيون	٨ +		
متطوعو الأمم المتحدة	١٣ +		
المساعدة المؤقتة العامة	٦١ -		
	١١ -		
المختصرات:	م م ع: المساعدة المؤقتة العامة؛	خ م: الخدمة الميدانية؛	خ ع و: الخدمات العامة الوطنية؛
	م ف و: موظف فني وطني؛	م و: موظف وطني؛	م أ م (د): متطوعي الأمم المتحدة (دوليون).

المرفق الثالث

استكمال المعلومات عن حالة مشاريع البناء والمشاريع الهندسية

أُنجزت المشاريع الرئيسية التالية:

- (أ) توسيع/تجديد مجمعات العملية الموجودة في نيالا والفاشر وزالنجي والجنينة؛
- (ب) تجديد مكتب الاتصال التابع للعملية في الخرطوم الواقع داخل مجمع بعثة الأمم المتحدة في السودان؛
- (ج) إعداد الموقع في كل من "المعسكرات الكبرى" الأربعة استعداداً لوصول أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة، وهي:
 - '١' في نيالا: وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية، وسرية الهندسة الصينية، ووحدة الشرطة المشكلة النيبالية، وسرية اللوجستيات المتعددة الأدوار البنغلاديشية، وسرية النقل المصرية، والمستشفى الباكستاني من المستوى الثالث؛
 - '٢' في الفاشر: وحدة الشرطة المشكلة الإندونيسية، ونصف الكتيبة الرواندية، والسرية الغامبية في مقر القوة، والسرية الهندسية المصرية، وسرية الشرطة العسكرية الكينية، ووحدة الإشارة المصرية؛
 - '٣' في الجنينة: المستشفى النيجيري من المستوى الثاني، وسرية اللوجستيات المتعددة الأدوار الإثيوبية، وسرية النقل الإثيوبية، وسرية الاستطلاع القطاعي الإثيوبية، والسرية الهندسية الباكستانية، ووحدة الشرطة المشكلة النيجيرية؛
 - '٤' في زالنجي: وحدة الشرطة المشكلة النيجيرية الثانية؛
- (د) توسيع مواقع الأفرقة القائمة استعداداً لنشر ما يلي:
 - '١' الكتيبة الإثيوبية في كلبص؛
 - '٢' الكتيبة المصرية في أم كدادة؛
 - '٣' الكتيبة السنغالية في الطينة وأم بارو؛
- (هـ) التوسع في مناطق وقوف السيارات في مطاري نيالا والفاشر؛
- (و) توسيع مجمع مشروع العمل من أجل حقوق الطفل في الفاشر لاستيعاب الزيادة في موظفي العملية؛

(ز) توفير أماكن جاهزة للمكاتب في "المعسكر الكبير" في الفاشر لنقل ٣٠٠ موظف من المجمعين ألف وباء؛

(ح) إعداد بيانات نطاق الأعمال لما يلي:

'١' المقرات الدائمة في المواقع الأربعة؛

'٢' أماكن الإقامة الدائمة للموظفين الذين يستحقون بدل الإقامة المقرر للبعثات، في المواقع الأربعة؛

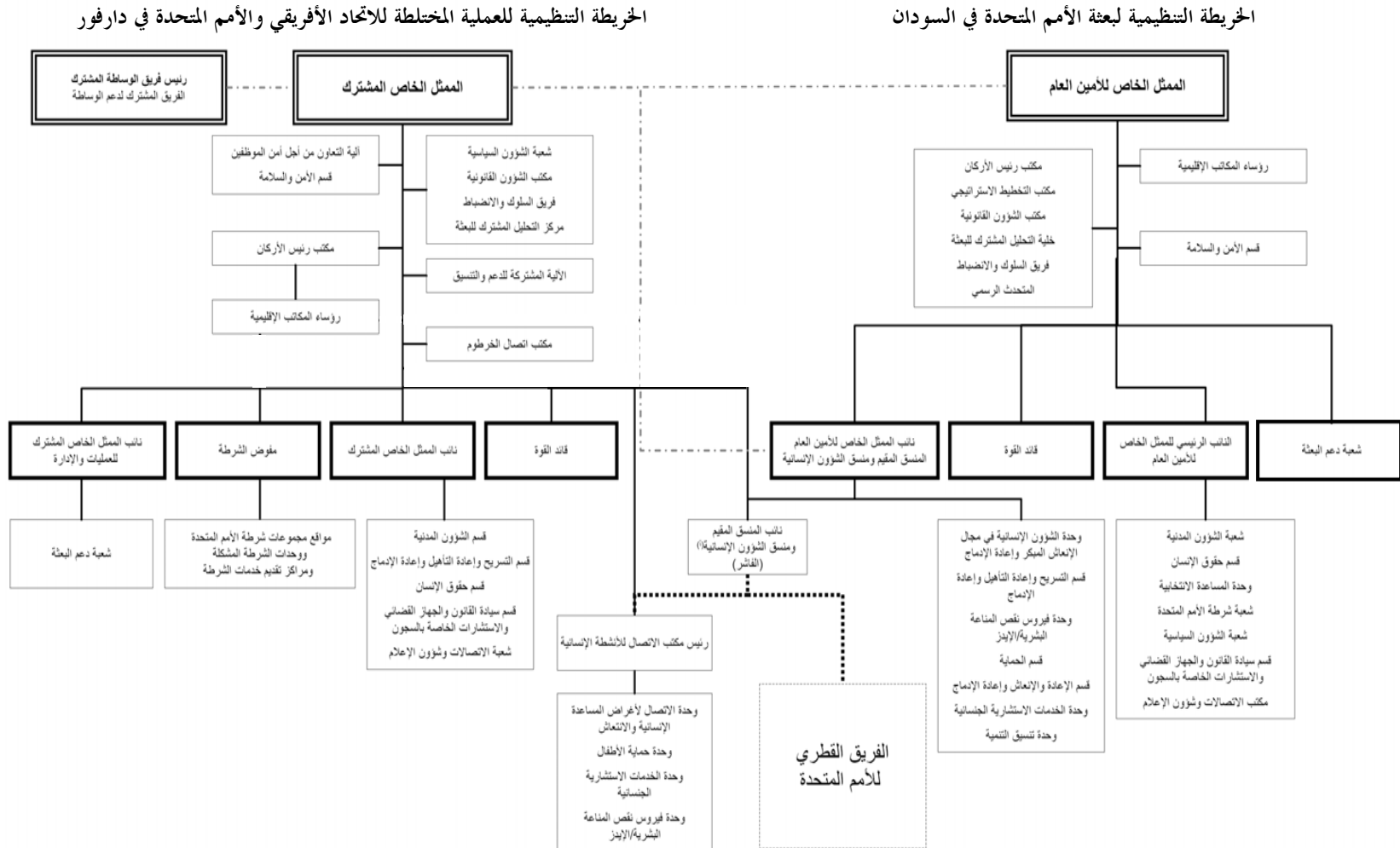
'٣' بناء معسكرات جديدة؛

'٤' توسيع المعسكرات؛

'٥' عقود إطارية لمواد البناء؛

'٦' إصلاح المطارات.

الخريطة التنظيمية التي توضح العلاقة بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية



ملاحظة: (أ) نائب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية الموجود في الفاشر، دارفور، له خطة إبلاغ مزدوج إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وإلى الممثل الخاص المشترك، وهو جهة الوصل الرئيسية بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والفريق القطري للأمم المتحدة.